PSYCHOLOGYANDEDUCATION(2025)62(03):1-13
ISSN: 1553 6939

The nodal issues in the Nawazil Abu elabbas Alwansharissi

D.Aissam Boucherba[1*]
[1] Research centre for islamic sciences and civilisation- Laghaout-Algerie.
*a.boucherba@crsic.dz.

Received: **Published:**

ABSTRACT :

The blog of Alnwazil for Alwancharissy which was knew as: "Almeiyar almoerib and aldjamie almoerib of fatwas Africa Andalus and Almaghrib" included answers about doctrine and jurispundenec issues. In this research we are trying to uncover the content of these issues and classified them according to the sections of doctrine (al'iilahiaat alnubawaat and alsameiaat).

Keywords:

doctrine; the nodal issues ;alnwazil ; Almeiyar; Alwansharissi

المسائل العقيدية في نوازل أبي العباس الونشريسي

د. عصام بوشربة[1]
[1]مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة –الأغواط/ الجزائر

ملخص:

تضمنت مدونة النوازل للونشريسي المعروفة بـ: "**المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى إفريقية والأندلس والمغرب**" أجوبة عن مسائل في الاعتقاد إلى جانب المسائل الفقهية، نحاول في هذا البحث أن نكشف عن مضامين هذه المسائل وتصنيفها على أبواب العقيدة(الإلهيات–النبوات–السمعيات).

الكلمات المفتاحية: العقيدة؛ المسائل العقدية؛ النوازل؛ المعيار؛ الونشريسي.

تقديم:

لقد تضمّنت مدونة النوازل عند الونشريسي المسماة بالمعيار المعرب مادة معرفية موسعة، فهي وإن كانت إجابات (فتاوى)عن مسائل وقضايا فقهية عرفها الواقع الفكري في ذلك العصر، إلا أن المنهج الذي سلكه الونشريسي في تقديم هذه الفتاوى، يجعل القارئ يكتشف سمات وخصائص الحياة الفكرية والاجتماعية والسياسية لتلك المرحلة.

وعليه فالنّاظرفي مضمون هذه الفتاوي؛ يلاحظ أنّها لم تحمل إجابات فقط عن أسئلة فقهية، بل أشارت أيضا إلى أحداث تاريخية وأماكن وشخصيات ومصادر علمية، هذه الأخيرة التي استفاد منها الونشريسي في المعيار ونقل فتاوي أصحابها.

في ظل هذا المادة المعرفية التي اتسعت مباحثها –كما ذكرنا– حاولنا البحث في الورقة العلمية عن المسائل العقيدية(العقدية) التي تضمنتها فتاوي الونشريسي؛ فلقد ذكر الونشريسي في المعيار في الأجزاء: الثاني والحادي عشر والثاني عشر، فتاوى تضمّنت مسائل في الاعتقاد؛ منها ما يتعلق بمبحث الإلهيات: كالتوحيد وصفات الله تعالى، ومنها ما يتعلق بمبحث النبوة؛ كالانتقاص من شأن الأنبياء والكتب السماوية وسبّ النبي ووالديه عليه الصلاة والسلام، ومنها ما يتعلق بمبحث السمعيات: كالإيمان باليوم الآخر وأحوال الجنة.

وللكشف عن مضمون هذا الموضوع نحاول الإجابة عن الإشكال التالي: ما مضمون المسائل العقدية التي تضمنتها نوازل الونشريسي؟

وللإجابة على هذا الإشكال حاولنا تأطير الموضوع وفق العناصر التالية:

أولا؛ مفهوم المسائل العقدية؛ أشرنا فيه إلى بيان المقصود بالمسائل العقدية من خلال التعريف بمصطلحي: المسائل والعقيدة في اللغة والإصطلاح.

ثانيا؛ القيمة المعرفية لكتاب المعيار للونشريسي؛ من خلال التعريف بكتاب المعيار وبيان مكانته المعرفية ضمن مدونة النوازل بشكل عام.

ثالثا؛ المسائل العقدية عند الونشريسي من خلال كتاب المعيار؛ حاولنا فيه تقسيم المسائل العقدية الواردة في كتاب المعيار إلى مباحث العقيدة الكبرى: الإلهيات والنبوات والسمعيات.

1.مفهوم المسائل العقدية:

1.1-المسائل لغة واصطلاحا:

المسائل في **اللغة:** جمع مسألة[1] ، أما في **الاصطلاح؛** فيقصد بها : القضية النظرية القائمة على حجة وبرهان، وقد تكون ضرورية لا تحتاج إلى برهان بل ينبه عليها[2].

إذن: فالتساؤل عن الشيء يتطلب بيان ودليل إذا كان الموضوع يحتاج لبحث ونظر، أما إذا كان من البديهي فيكون بالتنبيه عليه فقط.

2.1-العقيدة لغة واصطلاحا:

العقيدة لغة: من عقد بمعنى: شدّ. عقد الحبل؛ شدّه[3]. **أما في الاصطلاح:** يقصد بالعقيدة التصديق الجازم بأصول الإيمان وما يتعلق بها، وما يجب وما يستحيل ويجوز في حق هذه الأصول، ولا يحصل الاعتقاد بدون علم، لهذا اهتم العلماء بتقعيد علم العقيدة، وتوسيع مباحثه والاستدلال عليها، حتى يحصل الإدراك التام واليقين بأصولها، وعرف هذا العلم تسميات مختلفة؛ كعلم العقيدة وعلم الكلام وعلم أصول الدين بحسب الظروف التاريخية والتطورات التي طرأت عليه.

ويما أنّ بحثنا هذا حول شخصية مغاربية، نكتفي بتعريفيين لعلمين مغربيين لعلم العقيدة، فلقد جاء في تعريف ابن عرفه قوله: "العلم بأحكام الألوهية، وإرسال الرسل وصدقها في كل أخبارها، وما يتوقف شيء من ذلك عليه خاصا به، وتقرير أدلتها بقوة هي مظنة لرد الشبهات وحل الشكوك"[4].

نلاحظ من خلال تعريف ابن عرفه إشارته إلى العلم بالحكم الواجب والجائز المتعلق بالله والرسل والكتب التي أتى بها هؤلاء الرسل، ثم إقامة الدليل في إثبات الاعتقاد ودفه الشبه الورادة حوله.

ويؤكد ابن خلدون على إقامة الدليل والحجة في إثبات العقيدة، والرد على ما يخالفها من أباطيل وضلالات تطرأ عليها بقوله: " هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية؛ والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة"[5]. فابن ابن خلدون ربط تعريفه للعلم بالدور المنوط به، وهو الحجاج والدفاع، كما أشار أيضا إلى التوسل بالدليل العقلي في هذا الدور.

3.1-المسائل العقيدية: بالنسبة لمعنى المسائل في اللغة والاصطلاح فقد تم الإشارة إليه، وأما بالنسبة للفظ العقيدية أو العقدية فهما بمعنى واحد، ففي **اللغة:** "العين والقاف والدال أصل واحد يدل على شدّ وشدة وثوق"[6]. أما في **الاصطلاح:** "فيقصد بالمسائل العقدية المواضيع المتعلقة بما يلزم التصديق به كالإيمان بالله ومعرفة أسمائه وصفاته وما تفرع عن ذلك من الإيمان بالملائكة ومعرفة صفاتهم والإيمان بالكتب والرسل ومعرفة ما يجب لهم وما يستحيل عليهم، والإيمان باليوم الآخر والقدر خيره وشره"[7].

2-نوازل أبي العباس الونشريسي:

1.2-النوازل لغة واصطلاحا:

النوازل في اللغة: هي جمع نازلة ويقصد بها الانحطاط من علو و تطلق مجازا على الشدّة، فالنازلة: الشديدة[8]. كمن نزل به مكروه أو ابتلاء[9] ، فيقال نزلت به مصيبة.

أما في الاصطلاح: هناك تعريفات مختلفة للنوازل، فمن المتقدمين من عرفها بقوله قوله: "اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص في حين نزول النازلة[10].

فالنازلة –بحسب هذا التعريف– الذي هو لابن عبد البر، اعتبر فيه النازلة؛ واقعة لم ترد في النصوص، وتحتاج إلى اجتهاد لربطها بأصل من الأصول لإبداء الرأي فيها. ومن المتأخرين نجد وهبة الزحيلي عرفها بقوله: "هي المسائل أو المستجدات الطارئة على المجتمع، بسبب توسع الأعمال وتعقد المعاملات، والتي لا يوجد نص تشريعي مباشر أو اجتهاد فقهي سابق ينطبق عليها، وصورها متعددة، ومتجددة ومختلفة بين البلدان والأقاليم لاختلاف العادات، والأعراف المحلية"[11].

فالتعريف أشار إلى الخصائص والشروط التي من خلالها يمكن أن نعتبر المسألة نازلة؛ فيجب أن تكون مسألة مستجدة وحادثة لم تكن معروفة من قبل، ولم يرد فيها نص أو دليل أو رأي فقهي من قبل.

ويُطلق لفظ النوازل عند المالكية المغاربة ليقصد به: الفتاوى؛ ووردت مؤلفات بهذا العنوان كفتاوى ابن رشد، و المعيار للونشريسي، وأحيانا الأجوبة؛ كأجوبة سيدي السجتاني لعيسى بن عبد الرحمن السكتاني، وأحيانا أخرى المسائل؛ كالمسائل الفقهية لأبي علي عمر بن علي بن القداح الهواري[12].

2.2-التعريف بكتاب المعيار المعرب للونشريسي:

أ-التعريف بالكتاب: عنون الونشريسي مؤلفه بـ: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب"، ولم يشر إلى تاريخ محدد في تأليفه، بل ذكر تاريخ الانتهاء منه في الثامن والعشرين من شهر شوال سنة واحد وتسعمائة، ثم أضاف إليها زيادات وتنقيحات بعدها وقد أشار إلى ذلك في سنة إحدى عشر وتسعمائة[13]. و حوى الكتاب حوالي ألفين ومائة وخمسة وثلاثين مسألة(2135) [14].

ب-الغرض من تأليف كتاب المعيار: لقد كان الغرض من تأليف الكتاب هو جمع كبر قدر من الأجوبة والفتاوى للعلماء المتقدمين والمتأخرين، ولم يكتف الونشريسي بالنقل فقط عن العلماء، بل أورد أيضا فتاوي خاصة به[15]، إضافة إلى تعليقاته عل الفتاوي المنقولة بالقبول أو الرد أو التضعيف[16].

ج- القيمة العلمية للكتاب:

لقد تضمّن المعيار وصفا للحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع في تلك الفترة، وما عرفه من عادات وتقاليد، وما يتعلق بالمأكل واللباس، وأحداث تاريخية مرتبطة بالحرب والسلم، وصورة العمران، وعليه يُعد الكتاب مصدرا للمؤرخ والفقيه على حد سواء[17].

جاء في مقدمة الكتاب قول الونشريسي: "فهذا كتاب سمّيته بالمعيار المعرب، والجامع المغرب، عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين ومتقدميهم ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه، واستخراجه من مكامنه، لتبدّده وتفريقه، وانبهام محله وطريقه، رغبة في عموم النفع به ومضاعفة الأجر بسببه، ورتبته على الأبواب الفقهية ليسهل الأمر فيه على الناظر، وصرحت بأسماء المفتين إلا في اليسير النادر[...]"[18]. وما يزيد من أهمية الكتاب كمصدر احتواءه على مسائل فقهية لايزال المهمتمين بالفقه والفتوى يرجعون إليها، وأيضا الاستعانة به في التراجم للعلماء والأماكن التي ورد ذكرها فيه[19].

3. المسائل العقدية عند الونشريسي:

لقد ضمّن الونشريسي كتابه المعيار فتاوي في مسائل في العقيدة، وجاءت هذه المسائل موزعة على المجلدات الثاني والحادي عشر والثاني عشر، ولم يخرج الونشريسي في إجابته وتعليقه على هذه المسائل عن منهجه الفقهي العام الذي ذكره في مقدمة المعيار.

وحاولنا في هذه الورقة جمع المادة التي تناولت مسائل العقيدة وتصنيفها على أبواب العقيدة المعروفة: (الإلهيات والنبوات والسمعيات).

1.3 المسائل المتعلقة بالإلهيات:

يدخل تحت هذا القسم كل ما يتعلق بقضية التوحيد، وصفات الله، وادعاء الغيب، ومن بين المسائل التي ورد ذكرها، الجهل بمعنى كلمة التوحيد، فأجاب الونشريسي بأن هذا قدح في التوحيد، وأقرب للكفر منه للإيمان، وحالة الإنسان الجاهل بمعنى التوحيد كحالة الكافر والمجوسي وغيرهم، وعليه يجب في حقه العلم وإلا كفر. يقول الونشريسي في هذا الصدد: " لا يضرب له في التوحيد بسهم ولا يفوز منه بنصيب ولا ينسب إلى إيمان ولا إلى إسلام، بل هو من جملة الهالكين وزمرة الكافرين، وحكمه حكم المجوس في جميع أحكامه إلا في القتل، فإنه لا يقتل إلا إذا امتنع عن التعليم"[20].

وأشار الونشريسي إلى المعتقدات الفاسدة التي تدخل في هذا الباب فقسمها إلى ثلاثة أقسام؛ القسم الأول؛ ما يُعد كفرا بالإجماع وهو ما تم الإشارة إليه سابقا وهو الجهل بالمقصود بكلمة التوحيد والاعتقاد بأن الله جسما. والقسم الثاني؛ ما يدخل في دائرة البدعة والفسق ولا يصل إلى مرتبة الكفر، ويشمل هذا من اعتقد أن الله في جهة. والقسم الثالث؛ مختلف فيه بين الأمرين، ويشمل فرقة المعتزلة وأهل الأهواء[21].

وفي مسألة قدرة الله تعالى على أن يخلق أفضل محمد صلى الله عليه وسلم ، فأجاب: أنّ هذا جائز لكن لم يحدث[22]. وفي الاعتقاد أنّ عظمة الله تعالى كعظمة الأجسام، بيّن الونشريسي أن عظمة الله وصفاته متميزة ومغايرة [23]. وأنّه سبحانه وتعالى لا يجوز وصفه إلا بما وصف به نفسه وماسمى به نفسه[24].

وفي مسألة القسم بالنبي والملك والولي، فأجاب بأن هذا خاص بالرسول ويرتبط بهذه المسألة مسألة أخرى تتعلق بالدعاء، وهي دعاء من يأتي الكبائر في أن يجعله الله في مرتبة الأولياء، فهل يعد هذا سوء الأدب مع الله تعالى، فأجاب الونشريسي بـ : لا[25].

ومن المسائل التي وردت في باب الإلهيات معنى قوله تعالى: " **وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ**"[26]، فأجاب الونشريسي بأن معناها: تنزيه الله عن مشابهة الخلق، وتنزيهه عمّا يطرأ على البشر من النقائص كالنسيان وغيرها من الأعراض. وكان الونشريسي قد ختم بهذه الآية كتابه المعيار[27].

وما يتعلق بصفات الله تعالى، فقد نقل الونشريس اختلاف طلبة مازونة حول حالة مدرس يخلط في صفات الله، مضمونها؛ أنّ الله تعالى سمع أصوات المخلوقين في الأزل، فكان جواب الونشريس بأنّ هذا

محال، لأنّ السمع والبصر متعلقان بموجود ولا موجود في الأزل إلا الله، أمّا غيره فكان معدوما، والاعتقاد بوجود أغيار يعني القول بحدوث الذات الإلهية، أو تعدد القدماء وهذا يستحيل في حق الله تعالى[28].

و يرى الونشريسي أنّ ادّعاء الغيب أو التأثير في الكون بمظاهر مختلفة كإنزال المطر أو إثارة الفتن وغيرها هو كفر، ويخرج عن هذا الحكم ما يظهر من معجزات على يد أنبياءه و من كرامات على يد الصالحين من عباده و أولياءه[29].

ويأتي سياق هذه الفتوى في تواتر أخبار عن ادّعاء قوم إفريقيين العلم بما في بطون النساء قبل الولادة ووقت نزول المطر، فأجاب الونشريسي أن هذا من قبيل الكذب وأوصى بهجرانهم، وزعمهم بأنهم من أهل السنة كفر أيضا؛ لأنهم يدّعون خلاف ما جاء به القرآن الكريم والسنّة المطهرة، والواجب تذكيرهم، فإذا تمادوا فيشملهم حكم الردة[30]. وينطبق هذا أيضا على من يأتي الكهنة والمنجمين فهو مما متفق على تحريمه، ومختلف في كفر فاعله[31].

2.3 المسائل العقدية المتعلقة بالنبوات:

من المسائل العقدية التي تناولت قضية النبوة وما يتعلق بها، مسألة: حكم من سبّ النبي صلّى الله عليه وسلم، فذكر الونشريسي أن عقوبته القتل إذا لم يتب؛ لأن هذا يدخل في باب الإيذاء، مستدلا بقوله تعالى" **إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ**"[32].

ومن ناله القتل بسبب سبّه للنبي، فميراثه يكون للمسلمين وليس لورثته[33]. ويرتبط بهذه المسألة أيضا قول القائل: إن كنت أميا فلقد كان النبي أميا، ففي هذه الحالة وجبت في حقه التوبة من هذا القول[34].

وكذلك في مسألة مناقشة الحالة الدينية لوالدي النبي صلى الله عليه وسلم، هل كانا على إيمان أو كفر، فأوضح الونشريسي أن الخائض في هذا الكلام ملعون بنص القرآن الكريم، وهو يدخل في باب الإيذاء أيضا[35].

ومن الأسئلة الخاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم، سؤال كيف تمثّل الملك جبريل عليه السلام في شخص دحية الكلبي، فأجاب: أنّ هذا من الممكن الجائز؛ بحيث تُعدم شخصية الملك نهائيا وتفنى ثم يعيدها أو انفصال في أجزاءه[36].

وبخصوص شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في إخراج ممن في قلبه ذرة من الإيمان، فكان جواب الونشريسي: بأن المقصود بالإيمان: التصديق مجردا. ولفظ وعقد. والعقد والقول والعمل، فمن حصل له مجرد الإيمان نالته الشفاعة ومن زاد عليه بالعمل كان الأولى بالشفاعة[37]. وأضاف أيضا في هذا السياق: أنه لا يجوز لأي مسلم أن يأنف عن شفاعة سيد الخلق عليه الصلاة والسلام[38].

وفي جواب الونشريسي عن المقصود بالذبيح هل هو إسماعيل أم إسحاق عليهما السلام؟ فأشار إلى اختلاف العلماء في هذه القضية إلى فريقين؛ بين من يرى أن الذبيح هو إسماعيل ومن يرى بأنه إسحاق عليهما السلام، وساق أدلة كل فريق، ورجّح في الأخير قول الفريق القائل بأن المقصود بالذبيح الذي جاء نصه في القرآن هو إسماعيل عليه السلام[39].

كما ورد سؤال أيضا متعلق بصدق رسالة الأنبياء، وهو ذهول وعدم إدراك العوام من الناس دليل صدق الأنبياء، فهل هذا يضر اعتقادهم أم لا؟ فاعتبر الونشريسي أنّ هذا سهل ومن الممكن إدراكه، ودليله الآيات الخارقة التي ظهرت للعيان[40]. وكذلك فيما يخص اليهود والنصارى لا يصح العلم بالله دون التصديق بالرسول، فقد يكون اعتقاد، لكن دون علم وهذا لا يصح، فلا يمكن معرفة الله بدون تصديق الرسول[41].

ولقد نبّه في مسألة سبّ التوراة عن جهل وليس متعمدا، بأنه قد أضرّ بالكتب السماوية الأربع على حد سواء[42]، وأيضا من اعترف بأنّ التوراة والانجيل والقرآن كتب سماوية من عند الله، لكن القرآن يفضلها، وفي آياته ما يفضل بعضها بعضا من حيث الأجر والثواب، أما الكتب المنسوخة لا يجوز النظر فيها[43].

وفي مسألة قول النصراني؛ أن عيسى خلق محمد ، فيستوجب في حقه القتل ، وأيضا إذا سبّ الله أو سبّ النبي إلاّ إذا أسلم فيسقط عنه القتل[44].

3.3 المسائل المتعلقة بالسمعيات:

من المسائل التي وردت في باب السمعيات؛ قول أحدهم لآخر أن له وجه نكير، فهذا القول –بحسب الونشريسي– يستحق صاحبه العقاب، وإن كان سابّا فجزاؤه القتل[45]. كما وردت مسائل تتعلق بالجنّة وأحوالها منها؛ وصف أهل الجنّة بأنهم جرد مرد إلا الخليل وأبو بكر، لورود حديث عن معاذ في هذا الشأن، فأجاب: بأنه لم يصح أن للخليل وأبا بكر لحية ولا يعرف أصل لهذا القول[46].

ويتبع هذا أسئلة متعلقة بالأحاديث التي تناولت وصف الجنّة منها حديث: "إني لأجد ريح الجنة من قبل أحد". و"ظهرت في الجنة في عرض الحائط". " لو أخذته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا"، يقصد العنقود المأخوذ من الجنة، و" أني أبيت يطعمني ربي ويسقين"[47]. و" إن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، وإن أبا بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة" رضي الله عنهم أجمعين[48].

ويدخل في هذا السياق؛ السر في تقسيم ورثة الجنة إلى ثلاثة أقسام: قسم ظالم لنفسه، وقسم مقتصد، وقسم سابق بالخيرات، كما جاء في الآية: " **فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ**"[49]، وأورد الونشريسي أيضا سؤال: هل النيل نهر من أنهار الجنة ويشرب منها الكافر؟ فبين أنّ المقصود بهذا في الآخرة وليس في الدنيا[50].

ينفي الونشريسي المعنى الظاهر لأحاديث تشير إلى مخاصرة الله للعبد، ووجود عرشه على السماوات، وأن قلب المؤمن بين إصبعي الرحمان، وغيرها من الأحاديث الموهمة للتجسيم والتشبيه، فهذا من المستحيل في حقه تعالى، ووجب تأويل معانيها إن ثبت صحتها[51].

وفي مسألة سؤال الميّت في قبره، فاعتبر الونشريسي صحة ما ورد في سؤال الملكين للمقبور، وعذابه بإعادة الروح إليه وإجلاسه وتوسعة قبره وغيرها، وإن لم يتم إدراك هذا بالبصر[52]. أما ما يتعلق بيأجوج ومأجوج وقوس قزح، فنقل الونشريسي قولا لأبي عمران؛ أنّ يأجوج ومأجوج هم من ولد يافت بن نوح، وقوس قزح؛ هو أمان من الغرق[53]. وبخصوص إبليس هل له معرفة بالله تعالى، ففي نظر الونشريسي أن هذا لايعلم إلاّ بالسمع فقط، والمقطوع به هو كفره، ويدخل في هذا الإطار مسألة: هل يدخل مؤمنو الجن الجنّة، فأجاب الونشريسي بأن حالتهم تقتضي دخولهم الجنة.

ومن المسائل أيضا التي تدخل ضمن باب السمعيات: مسألة الخلق الذي سبق آدم؟ وهل صحيح أن الخيل خلق قبل آدم بيومين؟ وأيهما سابق في الخلق الذكور أم الإناث؟ وهل العربيات قبل البراديين أم العكس؟ وما الدليل من الخبر على ذلك؟

فكان الجواب الونشريس أن خلق الخيل سبق خلق آدام بيومين، وأن خلق الذكور كان قبل الإناث، وأن العربيات قبل البراديين[54]، واستدل الونشريسي على هذا بقوله تعالى: "**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا**"[55]. وما يتعلق بباب السمعيات فيما تم ذكره من أحوال المعاد وما اشتملت عليه، فهل المطلوب من المعتقد والمكلف الإيمان بها جملة أو تفصيلا؟

إن ما يتقرر الإيمان به يجب أن يكون معلوما، وما ورد من أحوال المعاد لا يتحقق العلم به، وعليه تكليف الإيمان بما يصعب ويستحيل العلم تكليف بما لا يطاق، بل من غير الممكن تحقق هذا إلاّ من اختصه الله تعالى من نبي مرسل أو ملك أو ولي، وبناء على هذا يتعين على المكلف الإيمان بأحوال المعاد على سبيل الإجمال دون الخوض في التفاصيل[56].

ونختم هذه الورقة بمسألة ذكرها الونشريسي تتعلق بالتقليد في الاعتقاد؛ فهل يجوز التقليد في العقيدة؟ أم يجب على المسلم العلم والنظر وتحصيل الدليل حتى يتحقق له اليقين في معتقده؟ فذهب الونشريسي في فتواه إلى تقليد المعتقد في بدايته للعلماء، فقد يحصل له يقين في إيمانه بتقليدهم، ثم هو مكلف بطلب الدليل على ما اعتقده إذا استطاع ذلك، أما العوام فإيمانهم جائز، وجاءت تسمية أهل العلم لهم عبر العصور بالمؤمنين، وإن كان المؤمن عن نظر ودليل أفضل من المقلّد، ويصح من المقلد ما يأتي به من عبادات وطاعات، وهي تتفاوت في إتيانها كما يتفاوت اليقين عند غير المقلّد[57].

خاتمة:

في ختام هذا البحث يجدر بنا الإشارة إلى جملة من النتائج نعرضها في النقاط التالية:

– لقد حوت مدونة الونشريسي المسماة بالمعرب المعرب، مادة معرفية غنية يمكن الاستفادة منها في حقول معرفية مختلفة عدا الفقه والفتوى، كالتاريخ والسياسة والاجتماع.

– تعدد وتنوع المصادر التي استد عليها الونشريسي في مدونته، سواء بالنقل أو الإشارة والتعليق تتيح فرصة للباحث بالمواصلة والاستزادة للتدقيق في المسائل والكشف عن سياقاتها ومظانها.

– إيراد الونشريسي للأعلام الذين عاصروه أو من سبقوه، يفتح مجالا للتعرف على هؤلاء الأعلام وترجمتهم خاصة الغير معروفين منهم.

– حمل المعيار وصفا للحياة السياسية والاجتماعية لتلك الفترة، وانعكاس هذا على الحلة الفكرية والدينية للمجتمع وهو ما يلاحظ من موضوعات المسائل الواردة في الكتاب.

– إنّ تأمل المسائل العقدية الواردة في المعيار، يعطينا صورة عامة عن الجانب العقدي لإنسان تلك الفترة، إذ ارتبط فكره بمسائل الغيب والمستقبل، ولهذا كان لجوؤه لما يحقق له هذا التطلع والأفق عند الكهنة والمنجمين.

– لا يوجد اختلاف جوهري في المسائل العقدية التي عرفها عصر الونشريسي وعصرنا الحالي، فلا تزال المواضيع نفسها تطرح على العلماء من وقت لآخر، ويمكن القول أنّ التغيّر حصل في الوسائل والغايات تبعا لمتطلبات زماننا الحالي.

– إجابة الونشريسي على المسائل العقيدية كانت من منطلق فقهي، فالمسألة بالنسبة إليه تحتاج فتوى، وليس من منطلق المتكلم الذي يعرض الشّبه ويناقش أدلتها ثم يفندها ويحكم عليها في الأخير.

–غلب على كل قسم من أقسام المسائل العقيدية (الإلهيات–السمعيات–النبوات) المذكورة في هذا البحث موضوعا أخذ حيزا من التساؤل أكثر من غيره، فنجد في قسم الإلهيات: قضية ادعاء الغيب أخذت قسطا كبير من الإجابة، ونجد في قسم للنبوات: قضية التصديق بالنبوة والعلاقة بين نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم مع الأنبياء الآخرين وكتبهم، أما في قسم السمعيات: فكان التركيز في الأسئلة على وصف الجنة وأحوالها.

الهوامش والإحالات:

[1] أبو الفضل جمال الدين ابن المنظور، لسان العرب، ط1، دار الكتب العلمية، 1426هـ/2005م، ج6، ص411.

[2] أبو البقاء الكفوي، الكليات، د ط، دار الحديث، القاهرة، 1435هـ/2014م، ص735.

[3] محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص301.

[4] أبو عبد الله محمد بن عرفه التونسي المالكي، المختصر الكلامي، تح: نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، د ط، د ت، ص78.

[5] عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، ط4، دار القلم، بيروت، 1981م، ص458.

[6] أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، د ط، دار الجيل، بيروت، د ت، مج1، ص.86

[7] عبد الحق سي ناصر، المسائل العقدية والسلوكية في كتب نوازل المغاربة: القرن العاشر الهجري–الخامس عشر الميلادي، رسالة دكتوراه، قسم العقيدة والأديان، جامعة الجزائر1، 2018/2017م، ص31.

[8] محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مصطفى حجازي، د ط، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1419هـ/1998م، ج30، ص478،482.

[9] أبو القاسم محمود الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ/ 1998م، ج2، ص264.

[10] أبو عمر يوسف بن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تح: أبو الأشبال الزهيري، ط1، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، 1414هـ/ 1994م، ج2، ص844.

[11] وهبة مصطفى الزحيلي، سبل الإستفادة من النوازل والفتاوى والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة، إعداد، ط1، دار المكتبي، دمشق، 1421هـ/2001م، ص9.

[12] عبد الحق سي ناصر، مرجع سابق، ص38–40.

[13] عبد الرحمان مزاري، كتاب المعيار المعرب للونشريسي بين الدراسات الأكاديمية والاستعمال الفقهي، العدد الأول، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة وهران1، الجزائر، المجلد 20، ماي2019، ص311.

[14] رابح صرموم، المعيار المعرب للونشريسي وأهميته في الدراسات التاريخية، العدد 3، مجلة حوليات جامعة الجزائر، سبتمبر2021م، مج35، ص498.

[15] مزاري، كتاب المعيار المعرب للونشريسي بين الدراسات الأكاديمية والاستعمال الفقهي، ص311.

[16] صرموم، المعيار المعرب للونشريسي وأهميته في الدراسات التاريخية، ص311.

[17] حكيمة شيهوب وآمال مرسدي، فقه النوازل من خلال موسوعة المعيار المعرب للونشريسي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 2، جويلية2021، مج14، ص29.

[18] أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، د ط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، 1401هـ/1981م، ص1(المقدمة).

[19] محمد بوكرع، التقعيد الأصولي وأثره في النوازل العقدية–المعيار المعرب أنموذجا –مجلة العلوم وآفاق المعارف، العدد 1، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، مج الثالث، أفريل2023، ص75.

[20] الونشريسي، المعيار، ج2، ص383.

[21] المصدر نفسه، ج2، ص384.

[22] المصدر نفسه، ج2، ص308.

[23] المصدر نفسه، ج11، ص231–232.

[24] المصدر نفسه، ج12، ص257.

[25] المصدر نفسه، ج12، ص315–316.

[26] سورة يس، الآية:79.

[27] الونشريسي، المعيار المعرب، ج12، ص344.

[28] المصدر نفسه، ج12، ص345ومابعدها.

[29] المصدر نفسه، ج2، ص394–395.

[30] المصدر نفسه، ج11، ص166.

[31] المصدر نفسه، ج12، ص55، 366.

[32] سورة الأحزاب، الآية: 57.

[33] المصدر نفسه، ج2، 519–523.

[34] المصدر نفسه، ج2، ص525.

[35] المصدر نفسه، ج2، ص257–258.

[36] المصدر نفسه، ج11، ص247،248

[37] المصدر نفسه، ج11، ص269.

[38] المصدر نفسه، ج12، ص314.

[39] المصدر نفسه، ج11، ص207 ومابعدها.

[40] المصدر نفسه، ج11، ص232.

[41] المصدر نفسه، ج12، ص313.

[42] المصدر نفسه، ج2، ص525.

[43] المصدر نفسه، ج12، ص47وما بعدها

[44] المصدر نفسه، ج2، ص351.

[45] المصدر نفسه، ج2، ص524.

[46] المصدر نفسه، ج11، ص9وما بعدها.

[47] الونشريسي، المعيار، ج11، ص24.

[48] المصدر نفسه، ج12، ص378.

[49] سورة فاطر، الآية: 32.

[50] المصدر نفسه، ج11، ص361.

[51] المصدر نفسه، ج11، ص19وما بعدها.

[52] المصدر نفسه، ج11، ص253-254.

[53] المصدر نفسه، ج11، ص182.

[54] الونشريسي، المعيار ج12، ص380-381.

[55] سورة البقرة، الآية: 29.

[56] المصدر السابق، ج12، ص236.

[57] المصدر نفسه، ج11، ص269ومابعدها.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم (رواية حفص عن عاصم).

01.محمد بوكرع، التقعيد الأصولي وأثره في النوازل العقدية-المعيار المعرب أنموذجا -مجلة العلوم وآفاق المعارف، العدد الأول، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، المجلد الثالث، أفريل2023.

02.عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، الطبعة الرابعة، دار القلم، بيروت، 1981م.

03.محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، دون طبعة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1419هـ/1998م، الجزء ثلاثون.

04.وهبة مصطفى الزحيلي، سبل الاستفادة من النوازل والفتاوى والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المكتبي، دمشق، 1421هـ/2001م.

05.أبو القاسم محمود الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ/ 1998م، الجزء الثاني.

06.عبد الحق سي ناصر، المسائل العقدية والسلوكية في كتب نوازل المغاربة: القرن العاشر الهجري–الخامس عشر الميلادي، رسالة دكتوراه، قسم العقيدة والأديان، جامعة الجزائر 1، 2018/2017م.

07.حكيمة شيهوب وآمال مرسدي، فقه النوازل من خلال موسوعة المعيار المعرب للونشريسي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد الثاني ، جويلية2021، المجلد الرابع عشر.

08.رابح صرموم، المعيار المعرب للونشريسي وأهميته في الدراسات التاريخية، العدد الثالث، مجلة حوليات جامعة الجزائر، سبتمبر 2021م، المجلد الخامس والثلاثون.

09.أبو عمر يوسف بن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، 1414هـ/ 1994م، الجزء الثاني.

10.أبو عبد الله محمد بن عرفه التونسي المالكي، المختصر الكلامي، تحقيق: نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، دون طبعة، دون تاريخ.

11.أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دون طبعة، دار الجيل، بيروت، دون تاريخ، المجلد الأول.

12.محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقوسي، الطبعة الثامنة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

13.أبو البقاء الكفوي، الكليات، دون طبعة، دار الحديث، القاهرة، 1435هـ/2014م.

14.عبد الرحمان مزاري، كتاب المعيار المعرب للونشريسي بين الدراسات الأكاديمية والاستعمال الفقهي، العدد الأول، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة وهران1، الجزائر، المجلد عشرون، ماي2019.

15.أبو الفضل جمال الدين ابن المنظور، لسان العرب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1426هـ/2005م، الجزء السادس.

16.أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، دون طبعة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، 1401هـ/1981م.